

والمعنى بجملة امتثال الامور انه تعالى يحسن الخيرة ويحفي في نفسه لانه
اثبات بالماورديه حتى شرط فيه الاهلية الكاملة . فان العباد
تشرط لها الاهلية الكاملة حتى لا تجب في التبعي بخلاف المعامل
على ما يأتي في فصل الاهلية ان شاء الله تعالى . واما الثاني وهو
الحسن الخيرة فذلك الغير اما من فصل عن هذا الماورديه . كاذاء
المحبة فانه منفصل عن السبع وفي هذه العبارة تعبير وقد كانت
قبلا التعبير هكذا فذلك الغير اما قائم بنفسه منفصل عن
هذا الماورديه فاستقطعت فوي قائم بنفسه لان الاعراض
لا تقوم بنفسها فالمراد انه لا يكون قائما بهذا الماورديه
فقوله منفصل يكون مكررا كما تسعي الى المحبة حسن لاذاء
المحبة والدمو حسن لاذاء الصلوة وليس قرينة مقصودة
حينئذ يستعطف بسقوطها ولا يحتاج في كونه وسيلة اليها الي
النية ولما قائم بهذا الماورديه كالمعاد لاعلا كلمة الله تعالى
وصلاة الجنادة لقصا حق الميت حتى ان اسلم الكفار باجمعهم
لا يشع للمعاد وان فقه البعض حق الميت يسقط عن الباقيين
ولما كان المقصود به تادي بحسين الماورديه كان هذا الضرب
ومواك تكون العرفا بما بالماورديه . لا الضرب الاول وهو
ان يكون الخيرة منفصلا عن الماورديه . فبينها بالقسم الاول وهو
الحسن يعني في نفسه بيان وجه المنسابة ان مفهوم الجناد

هو

هو القتل والظرب وامثا لهما وليس هذا الخيرة وهو اعلا كلمة الله
لكن في الخارج صناد هذا القتل والظرب اعلا كلمة الله تعالى كما
ان السبع في العلم وغيره الا في الخارج في غيره وكما ان الجنان
في الحقيقة والمفهوم غير الناطق والكاتب لكن في الخارج هو
غيره فلهذا وحقيقة وموق القتل بنيت حسنة ليعني بنفسها لكن
في الخارج هو عابى الاخلا والاعلا حسن الخيرة في نفسه فسنأيد
لهذا الضرب القسم الاول لان الضرب الاول لان السبع غير اذاء
غير اذ المحبة في المفهوم وفي الخارج . والامر المطلق . اي من
غير انصاف قرينة نذ الخيرة الحسن الخيرة في نفسه وغيره يتناول
الضرب الاول من التقسيم الاول ويصرف عنه ادلا لدليل
اي الذي لا يقبل سقوط التكليف من الحسن الخيرة في نفسه لان
كالم الامر يقضي بحال صفة الماورديه . لماعلم ان المطلق
سفر في الى الكامل لزم ان الامر المطلق يكون احلا كاملا بان
يكون للوجوب فالامر الذي لا يخلو او الذنب ناقص في كونه
امر اذ انبت هذا وقد علم ان الحسن الخيرة مقتضى الامر لم
يكن النبي حسنا لما امر الله به فكون الاخر الكامل اي الامر
الذي هو للوجوب مقتضى الحسن الكامل لان الشيء لو كان
بحيث يكون في فعله مصلحة عظيمة وفي تركه مفسدة عظيمة
لما وجب الله تعالى فعله فكون الوجوب محصلا للفعل وما دعا